



جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم العلوم التربوية والنفسية
الدراسة الأولية / المرحلة الرابعة الدراسة المسائية

مادة اقتصاديات التعليم / المرحلة الرابعة / الدراسة الأولية
محاضرة الكترونية بعنوان الطلاب الاجتماعي والاقتصادي على التعليم
اسم التدريسية: م.م. عبير عبد الرزاق وهيب
العام الدراسي (٢٠٢٥ – ٢٠٢٦)

الطلب الاجتماعي والاقتصادي على التعليم:

المحور الأول: المدخل المفاهيمي والإطار العام

١. مقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولاً جذرياً نحو "اقتصاد المعرفة"، حيث لم تعد الثروة الحقيقية للأمم تقاس بما تمتلكه من موارد طبيعية أو أصول مادية، بل بما تمتلكه من رأس مال بشري مؤهل وقادر على الإبداع والإنتاج. وفي هذا السياق، يُعد التعليم المحرك الأساسي لتنمية القوى البشرية، وتتحدد مسارات نموه وتطوره بالاستجابة لنمطين رئيسيين من الطلب: الطلب الاجتماعي والطلب الاقتصادي.

تستهدف هذه المحاضرة تسليط الضوء على هذين المفهومين، وبيان العوامل المؤثرة في كل منهما، والآليات التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن والتكامل بين المقاربتين لتخطيط سياسات تعليمية كفء ومستدامة.

٢. التحديد المفاهيمي

* مفهوم الطلب على التعليم بشكل عام: يُقصد به حجم الرغبة والقدرة لدى الأفراد والمجتمع للاستفادة من الخدمات التعليمية بمختلف مستوياتها وأشكالها.

* الطلب الاجتماعي على التعليم (Social Demand for Education): هو مجموع الرغبات والتطلعات التي يبديها الأفراد وأولياء أمورهم للحصول على فرص تعليمية معينة، باعتبار التعليم حقاً إنسانياً وأداة للحراك الاجتماعي، بغض النظر عن متطلبات سوق العمل المباشرة.

* الطلب الاقتصادي على التعليم (Economic Demand for Education): هو حجم الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الوطني وسوق العمل من المهارات والتخصصات والقوى العاملة المؤهلة خلال فترة زمنية محددة، لضمان تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المخطط لها.

المحور الثاني: الطلب الاجتماعي على التعليم (الأبعاد والعوامل)

١. طبيعة الطلب الاجتماعي

ينطلق الطلب الاجتماعي من المبدأ المكرس في الإعلانات الدولية والمواثيق العالمية التي تؤكد أن "التعليم حق للجميع". وعليه، فإن المجتمع يضغط على المؤسسات التعليمية للتوسع في إتاحة الفرص أمام أكبر عدد ممكن من المواطنين، دون التقيد الصارم بالاحتياجات التنموية الاقتصادية المباشرة.

٢. العوامل المؤثرة في نمو الطلب الاجتماعي

يتأثر الطلب الاجتماعي بمجموعة متداخلة من العوامل:

* العوامل الديموغرافية (السكانية):

* الزيادة السكانية وارتفاع نسبة الفئات العمرية الشابة (النفخة السكانية).

* التوسع الحضري والانتقال من الريف إلى المدينة، مما يزيد من الوعي بضرورة التعليم.

* العوامل الاجتماعية والثقافية:

* الوعي الاجتماعي بأهمية الشهادة الأكاديمية كوسيلة للارتقاء والتمكين.

* تغير نظرة المجتمع لنفسه ولبعض الفئات، مثل زيادة طلب الفتيات والمرأة على التعليم العالي.

* الرغبة في اكتساب المكانة والنفوذ الاجتماعي مرتبطاً بالدرجة العلمية.

* العوامل السياسية والقانونية:

* القوانين والتشريعات المتعلقة بالتعليم الإلزامي والتجاني.

* السياسات الحكومية الرامية للحد من الأمية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

* العوامل الاقتصادية على مستوى الأسرة:

* ارتفاع متوسط دخل الأسرة، مما يسمح لها بالاستثمار في تعليم أبنائها في مستويات أعلى أو في مؤسسات تعليمية خاصة.

المحور الثالث: الطلب الاقتصادي على التعليم (رأس المال البشري وسوق العمل)

١. النظرية الاقتصادية والطلب على التعليم

يرتبط الطلب الاقتصادي بنظرية "رأس المال البشري" (Human Capital Theory) التي طورها اقتصاديو التربية (مثل ثيودور شولتز وغاري بيكر). تفترض هذه النظرية أن الإنفاق على التعليم ليس استهلاكاً خدمياً بل هو استثمار إنتاجي يرفع من كفاءة الفرد ويزيد من إنتاجيته المستقبلية، مما ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

٢. العوامل المؤثرة في تحديد الطلب الاقتصادي

* تغيرات هيكل سوق العمل:

* التحول من القطاعات التقليدية (الزراعة والخدمات البسيطة) إلى القطاعات التكنولوجية والمعرفية الأكثر تعقيداً.

* التقدم التكنولوجي والرقمنة:

* ظهور وظائف جديدة وتلاشي وظائف تقليدية، مما يطلب مهارات حديثة في الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والتقنيات المتقدمة.

* معدلات النمو الاقتصادي وخطط التنمية:

* المشاريع الكبرى وخطط الدولة التنموية تتطلب أعداداً ومستويات محددة من الفنيين والمختصين والمهندسين.

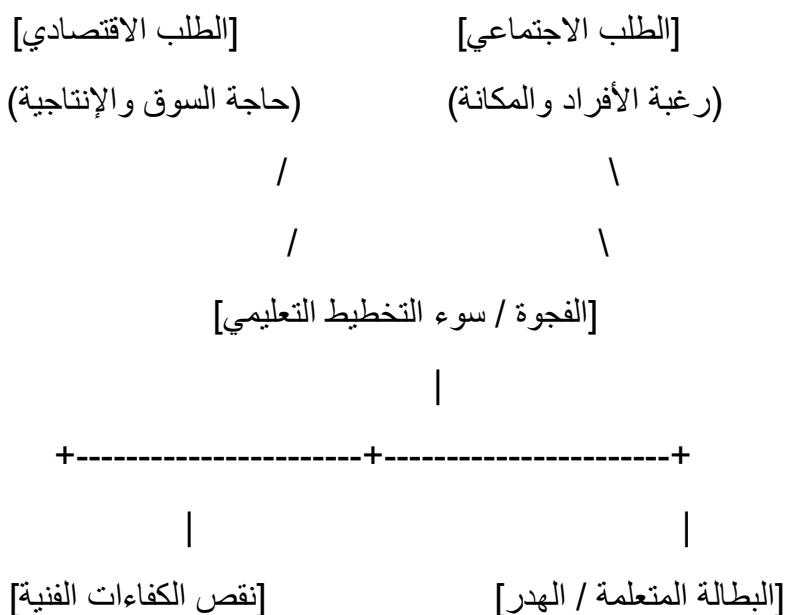
* تكلفة الفرصة البديلة وعائد الاستثمار:

* يتأثر الطلب بمعدل العائد الداخلي للاستثمار في التعليم، حيث يفاضل الفرد والاقتصاد بين دخول سوق العمل مبكراً أو الاستمرار في الدراسة للحصول على عائد مالي أعلى لاحقاً.

المحور الرابع: التناقض والفجوة بين الطلبين الاجتماعي والاقتصادي

١. مظاهر عدم التوازن بين الطلبين

غالباً ما يحدث خلل أو عدم اتساق بين ما يريده المجتمع (الطلب الاجتماعي) وما يحتاجه الاقتصاد (الطلب الاقتصادي)، وينتج عن ذلك عدة مظاهر:



* مخرجات غير متوافقة: تخرج أعداد كبيرة في تخصصات إنسانية ونظرية بسبب الإقبال الاجتماعي، بينما يعاني سوق العمل من نقص شديد في التخصصات التقنية والفنية.

* البطالة المتعلمة (Educated Unemployment): زيادة أعداد الخريجين حاملي الشهادات العليا دون وجود فرص عمل حقيقية تستوعبهم.

* الانخفاض في العائد الاقتصادي: تضخم أعداد الخريجين يؤدي إلى انخفاض القيمة الاقتصادية للشهادة وتدني الأجور بالنسبة لبعض التخصصات.

* العمالة الناقصة (Underemployment): اضطرار الخريج للعمل في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاته وتخصصه الأكاديمي.

المحور الخامس: التخطيط والسياسات المتبعة للوفاء بمتطلبات الطلبين

١. المقاربات التخطيطية للتعليم

تعتمد الدول استراتيجيات مختلفة للموازنة بين الطلبين:

* طريقة نهج الطلب الاجتماعي (Social Demand Approach): التوسع في افتتاح الكليات والجامعات والتخصصات بناءً على أعداد المتقدمين وضغط المجتمع، وهو خيار مكلف قد يؤدي لتفاقم البطالة.

* طريقة نهج القوى العاملة (Manpower Requirement Approach): التخطيط المبني حتمياً على احتياجات قطاعات الإنتاج وسوق العمل، وتحديد أعداد المقبولين بناءً على ذلك.

٢. توصيات وحلول لتحقيق الموازنة

* تفعيل الإرشاد الأكاديمي والمهني: توجيه الطلبة منذ المراحل المتوسطة والثانوية نحو التخصصات المستقبلية المطلوبة اقتصادياً.

* مرونة المناهج والتعليم المستمر: إكساب الطلبة مهارات القرن الحادي والعشرين (التفكير النقدي، الرقمنة، حل المشكلات) للقدرة على التكيف مع تغيرات سوق العمل.

* دعم التعليم التقني والمهني: تغيير الصورة النمطية الاجتماعية حول التعليم الفني والمهني من خلال رفع جودته وربطه بفرص عمل واعدة ومجزية.

* الشراكة بين القطاعين العام والخاص: مشاركة أرباب العمل والشركات في رسم السياسات التعليمية وتصميم المناهج الجامعية وضمان التدريب الميداني.

خاتمة المحاضرة

إن التعليم ليس مجرد خدمة اجتماعية تقدمها الدولة لإرضاء تطلعات الأفراد، كما أنه ليس مجرد مصنع لإعداد العمالة لسوق العمل فقط. إن النجاح الحقيقي للسياسات التعليمية يكمن في خلق توازن ديناميكي يضمن حماية حق الفرد في التعلم والارتقاء الذاتي (الطلب الاجتماعي)، وفي الوقت نفسه تزويد الاقتصاد الوطني بالمهارات ورأس المال البشري اللازم للتنمية والابتكار (الطلب الاقتصادي).